

الإكليروس وعامة المؤمنين

سلطة المحبة، والبنوة تنادي الأبوة. والسؤال ليس فقط عن الأوقاف وأحوال المال، ولكن يتناول بالدرجة الأولى الأمور الروحية واللاهوتية إذا أخطأ المطران فيها أو كان في حاجة إلى أن يتقوى بها.

تقضي قاعدة المحبة بالشورى، وهذا ما كان أيام الرسل لما اجتمعوا في اورشليم لبحثوا في قضية قبول الوثنيين في الكنيسة. الرسل رأوا انهم في حاجة إلى استشارة الإخوة. ينتج من ذلك أن الأسقف الذكي يستشير لعلمه بأنه لا يعرف كل شيء والتشاور يخفف عنه أعباء كثيرة وتأتي قراراته مستندة إلى قبوله بمن له تقانة وخبرة.

أفهم ان اجتماع عدة أشخاص حوله يزيده علماً وقد يزيده تواضعاً. ربما ليس صعباً على أي أسقف أن يجمع مجلساً استشارياً أو شورياً *assemblée délibérative* لها الحق في كل سؤال ويلزم نفسه الاستماع إليها وأن تناقشه ويبقى مقيداً بضميره وقناعاته اللاهوتية. وإذا اقتربنا إلى الواقع لا بد أن نلاحظ بالممارسة أنه يشاور الناس بأمور دنياهم إذ لا بد أن يكون بينهم من أولي الإختصاص. وقد رأيت قوانين القرن الرابع انه فور تسلمه أبرشيته يعين مديراً أي شخصاً مسؤولاً عن الجانب الاقتصادي في الكنيسة. أرى انه إذا توسعنا بمدلول كلمة مدير توسعاً شرعياً ممكن للمطران ان يرى هذه الوظيفة في ايدي علمانيين يكون المطران قد انتدبهم للشأن المالي والعقاري.

تبقى القضية الاجتماعية والاهتمام بالبالغ بالفقراء. هنا تعظم مسؤولية العلمانيين خصوصاً أنهم عالمون بأمور العمل والمشاريع العمرانية ووجود عدد من الأثرياء الذين نرجو أن يزيد كرمهم. هناك عملية تنظيم كبير حتى لا يبقى في الطائفة بائس وان كان "الفقراء معكم في كل حين" كما يقول السيد المبارك. هناك أوضاع اجتماعية لا بد من فهمها ومواجهتها، وهذا يقوم به الكثيرون في رعاية الأسقف والكهنة الذين هم على اتصال بكل الشرائح المجتمعية. العلمانيون هم في الميدان بحكم موقعهم حتى لا يظلوا حصراً مستشارين.

إلى هذا القضية السياسية بما فيها عدالة الحكومة في شأن المناصب والوظائف في الحكم. هنا أرى فسحة كبيرة للنواب وأهل السياسة. أجل قلنا منذ عقود إن الأرثوذكسيين هم أولاً كنيسة وليسوا مجتمعاً مدنياً قائماً في ذاته. ولكن أن للأرثوذكسيين أن يعرفوا أنفسهم طائفة لبنانية غير مهمشة مدعوة إلى بناء الوطن القائم حتى الآن على الطائفية. يجب على الأرثوذكسيين أن يدخلوا اللعبة كما دخلها غيرهم لأننا لم نصل بعد إلى الآخرة. ليدرسوا اذا "بهدوء هل هم مغبونون. ليفتشوا عن حقوقهم ويستفيدوا من الدولة. ان ليس من المعقول ان تخدم الدولة بالتخلي عن حقوقك فيما الكل مهتم بحقوقه.

أجل لا ينبغي أن يعزل المطارنة عن هذا السعي لكونهم آباءً لأبنائهم في حاجاتهم، لكن السعي الحثيث إلى هذا وتنظيمه مسؤولية أولى للعلمانيين. لا يسوغ أن تحس فئة من الشعب أن السلطات المدنية مهمة لها. هذا لا يعني عندنا أن للطائفة الأرثوذكسية سياسة واضحة، محددة خارجية كانت أم داخلية. وقد لا يريد الكثيرون منا اصطفاً أرثوذكسياً على أي صعيد من الحياة الوطنية، ولا يريد الأرثوذكسيون تراصاً لهم سياسياً وبعضهم ينخرط مع الطوائف الأخرى أو الأحزاب في الشأن الوطني خصوصاً انهم انضموا إلى أحزاب عقائدية أو غير عقائدية. ولكن هذا لا يمنع أن يحتجوا على انتقاص حقوقهم في مجال الانتخابات النيابية اذا كان هذا وارداً وفي مجال الحقوق البلدية أو الاختيارية. أفهم ان يحسوا انهم في حاجة إلى العدل.

لكن كل هذا لن يسير سيراً حسناً اذا بقي عدد كبير منهم أرثوذكسيين اسمياً حسب التوصيف الطائفي في لبنان. بلا تحسس ديني كبير والتزام لحقوق الله عليهم وانخراط جاد في ثقافتهم الروحية لا تحل مشكلة بينهم وبين رؤسائهم الروحانيين. بهذا فقط ينتقلون من الرؤية الوضعية، الزمنية إلى رؤية روحية تكون الزخم الكبير لحياتهم في الإيمان وفي الوطن والحكم.

المطران جورج خضر

كل بحث لاهوتي قائم على كلمة الله والتراث الذي ينقلها ويفسرها. وكلمة الله ليست قانوناً وضعياً ولا تتضمن قانوناً وضعياً. وليس من مقولة مدنية أو سياسية ترعى النظام الكنسي. وما من قرار للسلطة الكنسية ذات قيمة أو إلزام ما لم يكن موافقاً لكلمة الله والتراث. فالكنيسة ليست مجتمعاً ديموقراطياً قائماً على سيادة الشعب وتنفيذ هذه السيادة بالتصويت.

الكنيسة كلها من حيث هي مرتبطة بالكلمة قال عنها الله مجتمعة: "أما انتم فنسل مختار وكهنوت ملوكي وأمة مقدسة" (1 بطرس 2:9). وليست قائمة على تقسيم فئوي بين إكليروس وشعب، فإن كهنوت الكاهن أو الأسقف لا يخرج من الكهنوت الملوكي الذي يحمله الشعب كله بمعنى أن من سمي إكليريكاً هو من الشعب له تفويض إلهي خاص من أجل إقامة الكلمة والأسرار، وهذا لا يجعله طبقة أو طبقة في الكنيسة من طبقات.

هنا تجيء كلمة "علمانيين" المشتقة غالباً من لفظة "عولم" السريانية التي تعني هذا العالم، وفي الفهم الشائع انها تترجم كلمة "لاييك" الفرنسية التي تحمل معنى دهرياً ناتجاً من فلسفة الأنوار التي سبقت الثورة في فرنسا. وهذه اللفظة تختلف كلياً عن الكلمة اليونانية "لاييكوس" التي تعني العضو في شعب الله، وللتصاق بالمعنى اليوناني أثر آباءنا العرب ترجمة لاييكوس بصيغة الجمع بلفظة العوام أي كلية المؤمنين ولا تحمل معنى الخفض لقيمة المؤمن العادي.

إذا كنا جميعاً شعب الله وكهنوتاً ملوكياً وأمة مقدسة على الرءاء، ليس من احتمال لقيام إزائية بين المرسوم وغير المرسوم بحيث توضع صلاحيات إدارية لهذا وصلاحيات لذلك، إذ الإدارة مقولة قانونية وليس في الكنيسة أصلاً قانون بالمعنى الوضعي. وإذا لم تكن ثمة إزائية لا يرد البحث عما يستطيع أن يقوم به الأسقف وعما لا يستطيع إلا بتصويت هيئة من العلمانيين. فإذا وضعت الأيدي (الرسم) على رجل ليصير أسقفاً، لا ينفصل عن "الأمة المقدسة"، بل عليه ان "يسمع ما يقوله الروح للكنائس" (رؤيا 7:2) أي للجماعات المصلية المتغذية من جسد الرب. اسمع ما يقوله الروح القدس ولا تستمع إلى كل من سمي مسيحياً يحفظ مسيحيته على بطاقة هويته.

الأمة المقدسة لا تعني أداً مجموعة المسيحيين المستقيمي الرأي بالتسمية. هناك فارق بين من مارس ومن لا يمارس. المعمودية لا تكفي لتصير مسيحياً. إن لم يكن الروح الإلهي فاعلاً في نفسك ومكوناً لعقلك، فمعموديتك كانت مجرد حمام على ما يقول القديس سمعان اللاهوتي الحديث. اذا ليس من مسألة عنوانها الإكليروس والمجتمع الأرثوذكسي الحديث. ليس من مسألة عنوانها الإكليروس والمجتمع الأرثوذكسي المرصوص أو المصطف. العلاقة بين الأسقف والعوام هي في الكنيسة حيث لا سلطة بمعنى القانون الوضعي. وإذا قال المسيح "كل سلطان أعطي لي في السماء والأرض" (متى 18:28) يعني بذلك كل قدرة لأنه هو القائل "ملكوتي ليست من هذا العالم". من يعرف شيئاً من اليونانية يفهم أن العهد الجديد لم يستعمل مرة كلمة سلطة بالمعنى الذي يعرفه الشرع الروماني.

في الكنيسة سلطة المحبة فقط، وهذه المحبة وحدها تجعل الأسقف رقيباً (وهذا معنى لفظة أسقف)، فإذا راقب يراقب بمحبته وإذا كان هو المعني رسولياً ليكون رقيباً، فليس عليه من رقيب. هناك فقط المراقبة الجماعية التي يمارسها المجمع، وهي أيضاً ليست ذات طبيعة حقوقية. انها تأتي من محبة الإخوة المطارنة بعضهم لبعض.

هنا يأتي موضوع شكوى العلماني علي مطرانه. هذا يتم أمام السيد البطريرك ومجمع المطارنة بناء على تهم معللة مستندة إلى القانون الكنسي القديم الذي يعدد ويصف معاصي المطران التي تستوجب محاكمته.

ليس وارداً تالياً أن تشكل هيئة علمانية تسأل المطران اذا تكون عند ذلك رقيقة على الرقيب. خارج مقولة الرقابة، كل مؤمن يسأل المطران ما يشاء. هذا سؤال وليس مسألة. فإذا لم يستقبل المطران السائل، يلج هذا عليه مرة أو مرات أو يصطحب من يلج عليه لأن الحقيقة أقوى من المطران وأعلى. وإنه لشيء عادي أن تصدر الحقيقة عن العلماني. هذا ما تفرضه